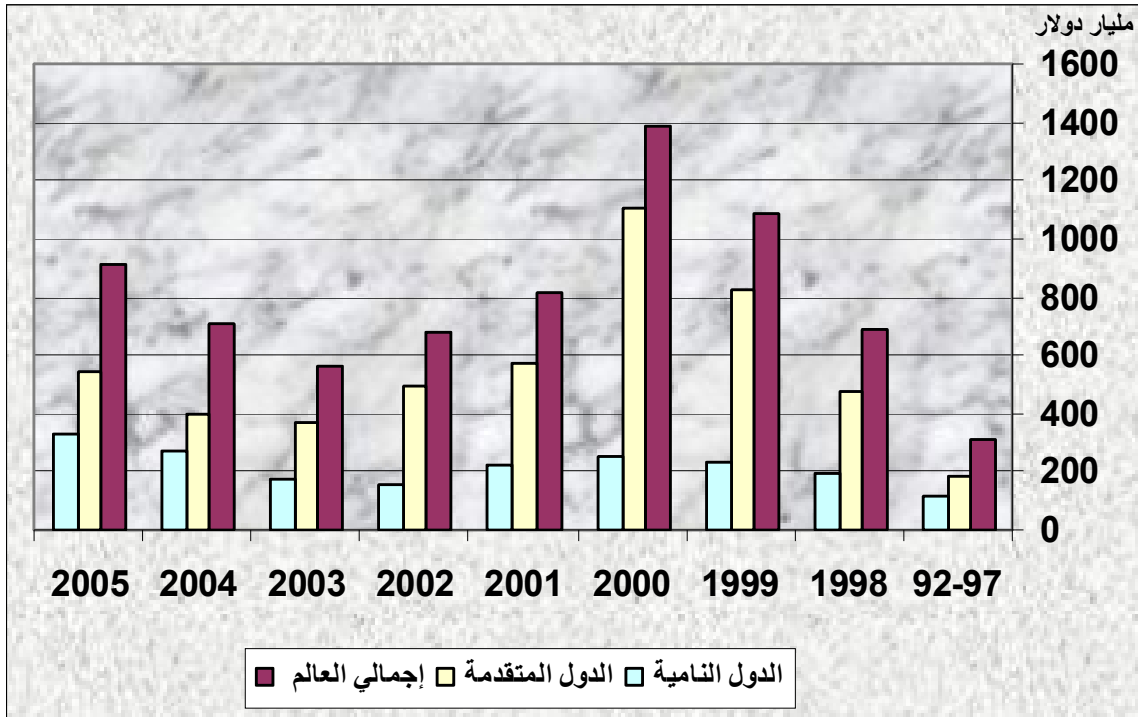


المبحث الثاني

**أولاً:-** وكما يشير الشكل البياني التالي إلى حدوث ارتفاع ملحوظ في التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول المتقدمة خلال (1992 – 2000) لتصل إلى أعلى مستوى لها عام (2000) لتبلغ (1108) مليار وبما يمثل (79.8%) من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية ، ولكن يتضح من الشكل أن هذه التدفقات أخذت إتجاهاً تنازلياً في السنوات التالية لتصل على حوالي (542.3) مليار دولار عام (2005) بمعدل إنخفاض بلغ (48.9%) عما كانت عليه في عام (2000) . ويرجع السبب في ذلك الانخفاض إلى تعرض هذه الاقتصاديات إلى أزمات اقتصادية ، وارتفاع في معدلات التضخم ، وتأثر الاقتصاد العالمي بأحداث سبتمبر (أيلول) عام (2001) . مما أدى إلى إنخفاض النمو في السنة التالية للاقتصاد العالمي .

شكل (5)\*

تطور نصيب كل من الدول المتقدمة والنامية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (1992 – 2005)



المبحث الثاني

\*الشكل من عمل الباحث وباعتماد على بيانات الجدول (3).

وجدير بالذكر أن دول أوروبا الغربية - خاصة دول الاتحاد الأوروبي- تستحوذ على أكبر قدر من هذه التدفقات حيث وصلت على نحو (433.6) مليار دولار وبما يشكل (80%) من إجمالي هذه التدفقات إلى الدولة المتقدمة في عام (2005) ، مقارنة بنحو (100.8) مليار دولار وبما يمثل (55.8%) من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدولة المتقدمة كمتوسط سنوي خلال المدة (1997 - 1992) .

ونرى أن الشكل البياني (6) الخاص بتطور نصيب كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من إجمالي التدفقات الواردة ،يبين التذبذب الحاصل في التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال (1992 - 2005) حيث بلغ (99.4) مليار دولار عام (2005) مقابل (283.4 ، 314) مليار دولار عامي (1999 - 2000) وبمعدل إنخفاض بلغ (35.1% و 32%) على التوالي . كما ارتفعت بنحو (165%) في عام (2005) عما كانت عليه كمتوسط سنوي للمدة (1997 - 1992).

وهنا يطرح السؤال التالي:

**لماذا تستحوذ الاقتصاديات المتقدمة على أكبر نسبة للتدفقات الاستثمارية الواردة؟**

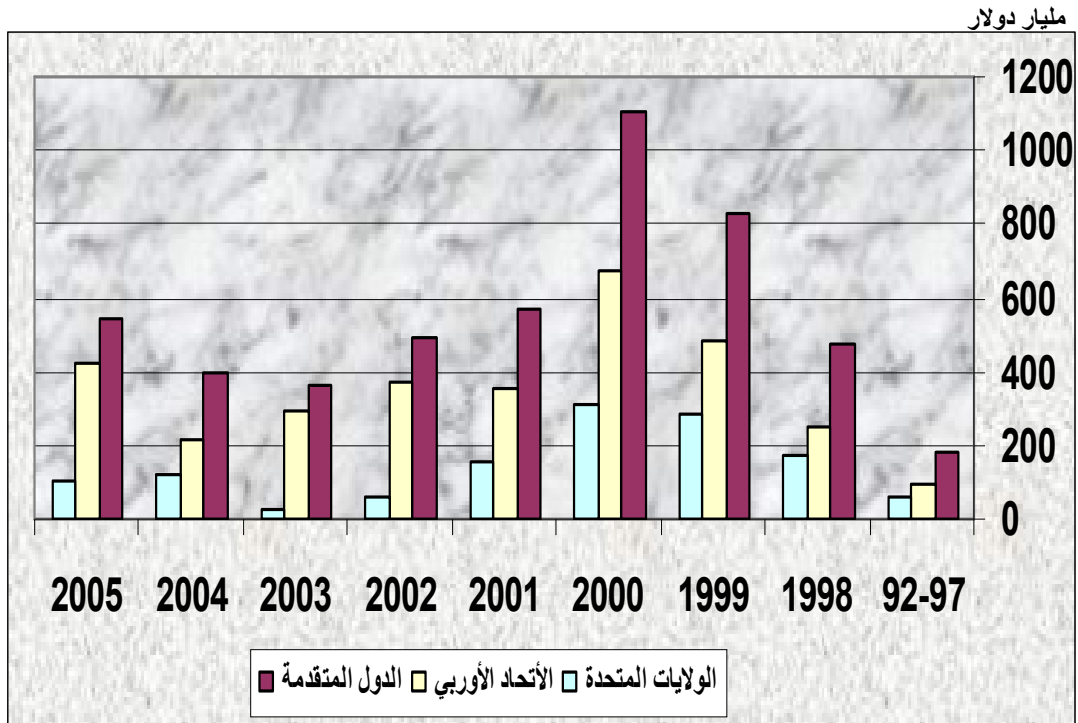
لا شك في إن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية تلعب دوراً بارزاً في إرتفاع نسبة التدفق إلى الدول المتقدمة ، فإقتصاديات هذه الدول هي إقتصاديات جاذبة للاستثمارات الأجنبية ، بفضل الانفتاح، وتوفر المعلومات ،والبيانات عن المشاريع الاقتصادية ، وإنخفاض المعوقات البيروقراطية المكتبية والتنوع الإقتصادي الذي يوفر فرص الاستثمارية في مختلف الأنشطة ، بما في ذلك أنشطة قطاع الخدمات الذي أصبح الآن أهم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر كما توفر إقتصاديات الدول المتقدمة الأسس المؤسسية الألزمة للحفاظ على الملكية الفردية والفكرية . مما يوفر ضمانات قانونية،وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبي ، فضلاً عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف لمنع الازدواج الضريبي،وبالتالي تشجيع تدفق وانتقال رؤوس الأموال فيها، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية الحديثة التي تسهل الأنشطة الاقتصادية،كما أنها توفر الإطار القانوني الخاص بالبت في الخلافات ذات الطابع التجاري،والمالي عن طريق محاكم متخصصة ، أي أن الأطر

المبحث الثاني

التشريعية، والقانونية، والاقتصادية، توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك الأجنبي<sup>(1)</sup>.  
كل العوامل والمتغيرات المشار إليها أعلاه تجعل الدول المتقدمة هي المستحوذ الأول على هذا النوع من التدفق الاستثماري.

شكل (6)\*

تطور نصيب كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة للمدة (1992 – 2005)



الهجرة الاقتصادية والاجتماعية اشراف أسيا سياسيات جذب الاستثمار الأجنبي والبنية في منطقة الأسيوطي تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي والمباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 7 - 8. وكذلك انظر:

- Hussien Al Asrg , Op. cit , P P. 1 – 8 .

### المبحث الثاني

\*الشكل من عمل الباحث وبالإعتماد على بيانات الجدول (3).

**ثانياً:** أما الدول النامية فقد استحوذت على (118.6) مليار دولار في المتوسط خلال الفترة من (1992 – 1997) من المتوسط الإجمالي على مستوى العالم البالغ في نفس الفترة (310.9) مليار دولار وبنسبة (38.2%)، ويلاحظ أيضاً قد إنخفضت هذه التدفقات في السنوات التالية لتصل (157.6) مليار دولار وبما يشكل (23.2%) من إجمالي التدفقات الأستثمارية العالمية المباشرة عام (2002)، ثم لترتفع إلى (334.3) في عام (2005) وبما يشكل (37%) من إجمالي التدفقات العالمية الواردة.

وبالرغم من أن الدول النامية أصبحت أكثر جاذبية لتدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يوجد تفاوتاً واضحاً في تدفق هذه الأستثمارات إلى الأقاليم وكما يتضح في الشكل البياني رقم (7) حيث تجذب بعض الأسواق الصاعدة نصيب الأسد من هذه الأستثمارات دون غيرها من الأسواق . ولم توزع هذه التدفقات بشكل أفقي (1).

ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى واقع وإمكانيات أقتصاديات بعض الدول النامية التي لا زال بعضها يعاني من إتباع سياسات إقتصادية تعيق من دخول وخروج رأس المال الأجنبي . أو إنها لم تتمكن لحد الآن من تهيئة القاعدة المطلوبة والأساسية التي تساهم في خلق ظروف أكثر إيجابية تساهم في دعم دور أكبر للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام.

**وتشير أهم الاتجاهات الرئيسية لهذه التدفقات إلى :**

#### 1- منطقة أفريقيا

يلاحظ من الشكل(6) حدوث تحسن ملموس في تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى منطقة أفريقيا خلال (1992 - 2005) ، حيث ارتفعت إلى

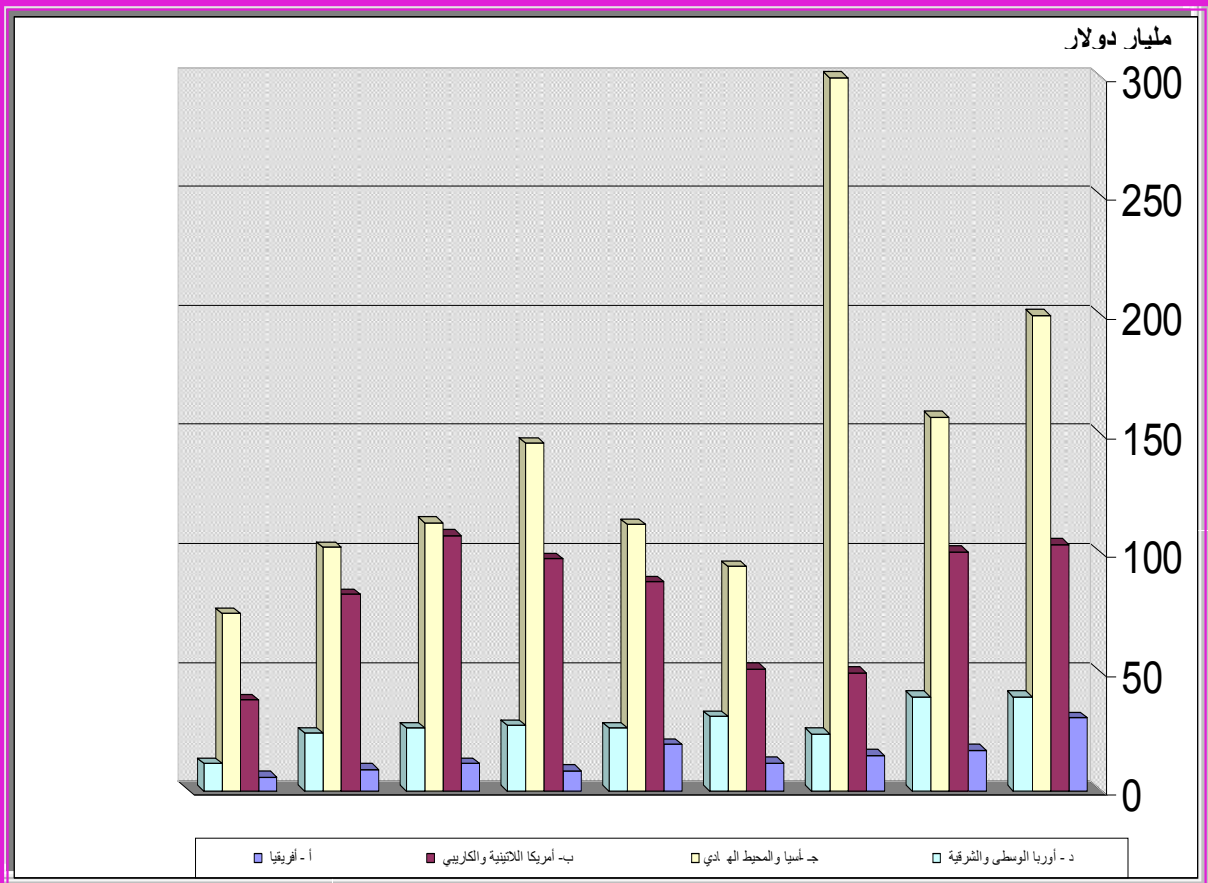
1- الأستثمارات الأفقية : هي تلك الأستثمارات التي تهدف إلى إنتاج السلع نفسها، أو سلع وخدمات مشابهة إلى تلك المنتجة في الوطن الأصلي في الخارج . أي استنساخ عمليات الأعمال الموجودة بالصناعة نفسها .

المبحث الثاني

(30.7) مليار دولار وبما يمثل (9.2%) من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية ، مقارنة بنحو (5.9) مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1992 – 1997) وبما يمثل حوالي (5%) خلال تلك المدة. ورغم هذه الزيادة فإنها ما تزال أقل من بين هذه المجموعات وخاصة بالنسبة على مجموع الدول النامية.

وتعد كل من أنغولا ، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا ، والسودان ، ومصر أكبر متلق لهذه التدفقات إذ بلغ نصيبهم مجتمعين ما يقرب من نصف إجمالي التدفقات الداخلة إلى أفريقيا . بينما تلقت الدول الأشد فقراً والأقل نمواً في أفريقيا نسبة ضئيلة جداً من الاستثمارات اقتصرت على نحو (9) مليار دولار. وتعد القارة الأوروبية هي المصدر الأساسي لمعظم الاستثمارات في أفريقيا<sup>(1)</sup> .

شكل (7) \*  
تطور نصيب الأقاليم بالإجمالي التدفقات الاستثمارية إلى الدول النامية للفترة (1992-2005)



المبحث الثاني

97-92 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005

\* الشكل من عمل الباحث وبالإعتماد على بيانات الجدول (3).

2- منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية :

ارتفعت التدفقات الاستثمارية العالمية الواردة إلى هذه المنطقة إلى نحو (107.4) مليار دولار عام (1999) مقارنة نحو (38.2) مليار دولار وبما يمثل (32.2%) من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة كمتوسط سنوي للمدة (92 - 97) . ويلاحظ أن هذه التدفقات قد أخذت إتجاهاً تنازلياً خلال المدة (99 - 2003) حيث انخفضت من الذروة التي وصلت إليها عام (1999) والتي تمثل (46.3%) من إجمالي التدفقات المباشرة الواردة إلى الدول النامية . ثم تعود بالتحسن في عامي (2004 - 2005) لتصل إلى (100.5 ، 103.7) مليار دولار على التوالي . وبما يمثل (30%) من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية عام (2005) . وكانت العوامل التي أسهمت في ذلك هي الانتعاش الاقتصادي في المنطقة، وحدث نمو أقوى في الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار السلع الأساسية وكان أكبر بلدين متلقين لهذه التدفقات هما البرازيل، والمكسيك ، إذ بلغت التدفقات الداخلة إليها (17.18)، (23.18) مليار دولار على التوالي<sup>(1)</sup> .

ويمكن القول بأن هناك عدداً من العوامل التي تضافرت مع بعضها وأدت إلى حدوث هذا الانخفاض المتتالي في التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى هذه المنطقة بداية من عام (1999) وهي الأزمة الاقتصادية الخانقة في الأرجنتين ، وضعف الانتعاش الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي (وهو المصدر الرئيسي لهذه التدفقات المالية إلى المنطقة ، بصرف النظر عن الولايات المتحدة الأمريكية) والكساد أو النمو البطيء في عدة دول بالمنطقة ، قد أدت إلى انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(2)</sup> .

3- آسيا والمحيط الهادئ :

م وتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرية، ر الأسس العالمية: التلمي 2005 عبر الوطني ة وت دوليل البعث والتطوير : استعراض عام ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 20 .  
2- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأسس تثمار الع المي 2003 سات الأجنبي تثمارالمباش رم ن أجل التنمية من المنظورين الوطني والدولي : استعراض عام ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003 ، ص 10 .

### المبحث الثاني

تستحوذ منطقة آسيا والمحيط الهادئ على نصيب الأسد من التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول النامية ، فمن الشكل السابق يلاحظ الانتعاش الهائل في هذه التدفقات لتصل إلى نحو (146.2) مليار دولار وبما يمثل نحو (58%) من إجمالي التدفقات الداخلة إلى الدول النامية عام (2000) مقارنة بنمو (74.5) مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (92 - 97) ، وبما يعادل (62.5%) من إجمالي التدفقات الداخلة إلى الدول النامية خلال المدة . ويلاحظ أن هذه التدفقات قد انخفضت في السنوات التالية لتصل إلى نحو (94.5) مليار دولار وبما يعادل (60%) من إجمالي التدفقات الداخلة للدول النامية عام (2002) ، ثم ارتفعت لتصل إلى (199.9) مليار دولار بما يوازي (60%) بلغ (112%) مقارنة لعام (2002) .

وقد شهدت منطقة شرق آسيا زيادة في التدفقات الداخلة نسبتها (66%) لتبلغ (157) مليار دولار عام (2004) (تشكل معظم هذه الزيادة التدفقات المتجهة إلى هونك كونج، والصين) . كما قفز الاستثمار المباشر في جنوب شرق آسيا ليصل إلى (26) مليار دولار ، في حين أن جنوب آسيا (الذي شغلت الهند فيه مركز الصدارة) قد تلقت (7) مليار دولار بارتفاع نسبة (30%) عن الأعوام السابقة . كما ارتفعت التدفقات المتجهة إلى غرب آسيا لتصل إلى (9.8) مليار دولار في عام (2004) مقابل (6.5) مليار عام (2003) ، تركز أكثر من نصفها في المملكة العربية السعودية وسوريا<sup>(1)</sup> .

ويمكن القول بأن معدلات النمو، والأداء الاقتصادي المرتفع، وتحسن البيئة الاستثمارية، والتكامل الإقليمي، ونقل مواقع أنشطة الإنتاج وتوسيع شبكاته من جانب الشركات متعددة الجنسية في المنطقة أدت إلى هذا الارتفاع<sup>(2)</sup> .

#### 4- أوروبا الوسطى والشرقية :

شهدت هذه المنطقة بصفة إجمالية انتعاشاً ملحوظاً في التدفقات الاستثمارية المباشرة الداخلة إليها ، حيث ارتفعت من نحو (11.5) مليار دولار كمتوسط سنوي للمدة (1992 - 1997) وبما يعادل (9.7%) من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية إلى حوالي (31.2) مليار دولار وبما يمثل (19.8%) من إجمالي التدفقات الاستثمارية إلى الدول النامية عام (2002) لترتفع إلى (39.7) وبما يمثل حوالي (12%) من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية عام (2005) . نجد أن هذه المنطقة هي الوحيدة التي أفلتت من الانخفاض الذي دام ثلاث سنوات (2001 - 2003) في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشرة وحافظت

1- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 63 .

2- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي 2004 : التحول نحو الخدمات : استعراض عام ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003 ، ص 12 .

### المبحث الثاني

على نمو قوي في الأستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل في عام (2004) .  
ويعد الاتحاد الروسي هو أكبر متلق للتدفقات الداخلة في المنطقة<sup>(1)</sup> . ويعزى ذلك كله  
إلى الانفتاح الذي حصل لدول أوروبا الشرقية بعد انهيار الكتلة الشيوعية ، واعتماد  
مبدأ السوق المفتوح في جذب الأستثمارات الأجنبية إلى هذه السوق الناشئة .

#### 5- منطقة الدول العربية :

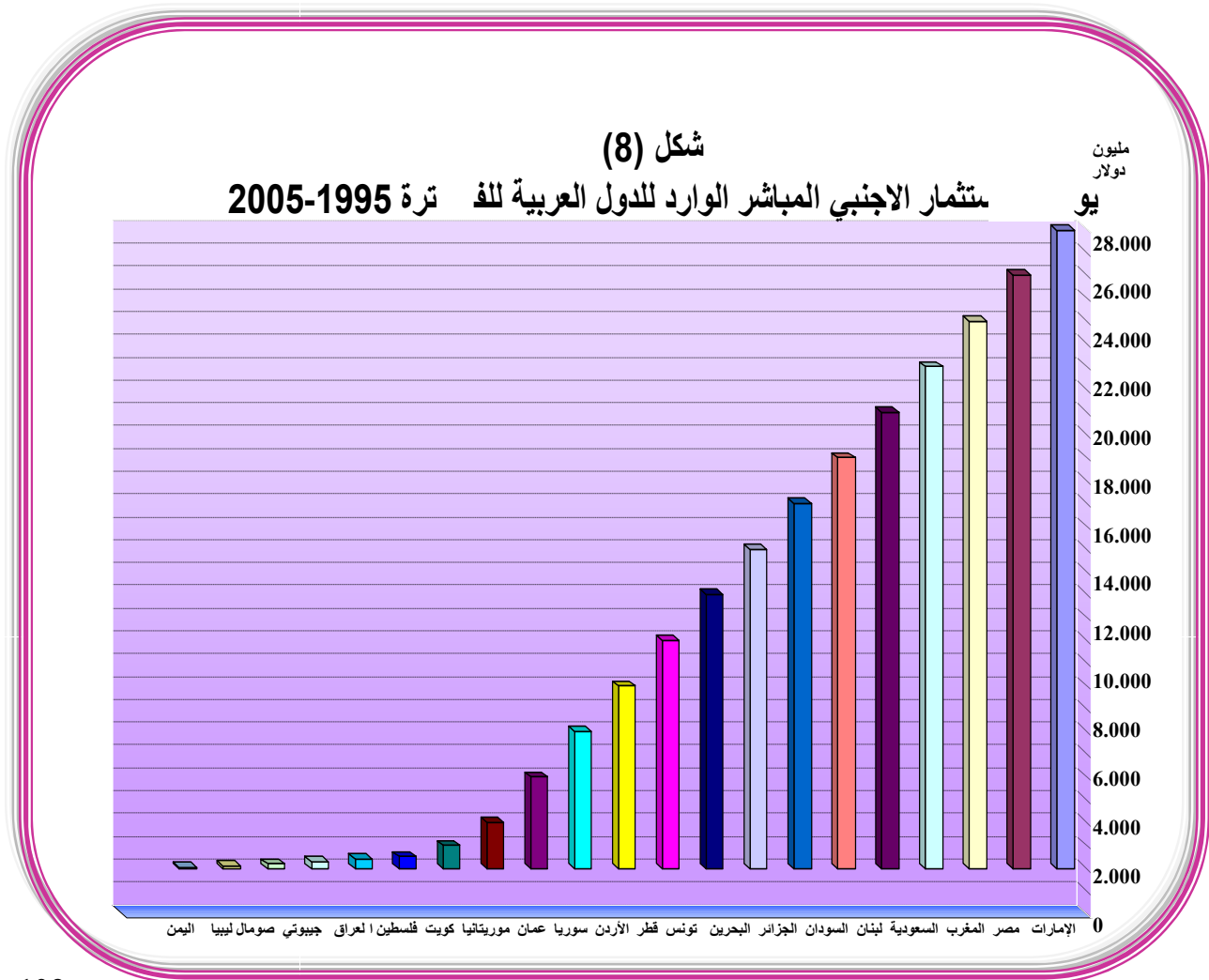
شهد تدفق الأستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية عام (2005)  
تطوراً ملحوظاً وفقاً للتقرير الأستثمار الدولي (2006) فحسب البيانات التفصيلية بلغ  
إجمالي تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال (2005)  
نحو (38) مليار دولار مقابل (22) مليار دولار عام (2004) بزيادة نسبتها (75%)  
شكلت ما نسبته (4.1%) من إجمالي التدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر الوارد  
للعالم ، وهي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات منذ عام (1995) ، وشكلت هذه التدفقات  
ما نسبته (11.3%) من إجمالي تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول  
النامية وهي كذلك أعلى نسبة تصل إليها منذ العام (1995) .  
وكما يظهر في الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) في الملحق الإحصائي.  
الارتفاع في التدفقات الأستثمارية الواردة إلى (18) دولة عربية هي الإمارات من  
(8.4) مليار دولار عام (2004) إلى (12) مليار دولار عام (2005) ، ومصر من  
(2.2) مليار دولار إلى (5.4) مليار دولار ، والسعودية من (1.9) مليار إلى (4.6)  
مليار دولار ، والمغرب من (واحد) مليار دولار إلى (2.9) مليار دولار والأردن من  
(651) مليون دولار إلى (1.5) مليار دولار ، والسودان من (1.5) مليار دولار إلى  
(2.3) مليار دولار ، ولبنان من (1.9) مليار إلى (2.6) مليار دولار ، وسلطنة عُمان  
من (200) مليون دولار إلى (715) مليون دولار . وبلغت الأستثمارات الواردة عام  
(2005) إلى قطر (1.5) مليار دولار ، وإلى سوريا نحو (500) مليون دولار . وإلى  
الجزائر حوالي (1.1) مليار دولار . وإلى البحرين نحو مليار دولار ، وإلى تونس  
حوالي (782) مليون دولار وأقل من ذلك في الكويت وليبيا وموريتانيا والصومال .

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الأستثمار العالمي 2005 : الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث  
والتطوير : استعراض عام ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 .



المبحث الثاني

والشكل البياني (8) يوضح تراجع التدفق الوارد في ثلاث دول عربية إذ انخفضت في جيبوتي من (39) مليون دولار إلى (23) مليون دولار ولم تتلق فلسطين أية تدفقات واردة في حين تحولت التدفقات الموجبة في اليمن إلى سالبة خلال المدة الإجمالية.



المصدر:

المؤسسة العربية لضمان الأستثمار ، نشرة ضمان الأستثمار ، عدد 4 ، الكويت، 2006 ، ص 14 .

### الفرع الثاني

## تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر الصادر وأهم اتجاهاته للمدة (1992 – 2005)

توضح بيانات الجدول رقم (4) ارتفاع تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر الصادر بصورة كبيرة خلال المدة المذكورة ، إذ زادت التدفقات الصادرة من (328.2) مليار دولار كمتوسط سنوي للمدة (92 – 97) إلى حوالي (1186.8) مليار دولار في عام (2000) ، ثم أخذ ذلك التدفق بالهبوط والارتفاع تدريجياً إلى أن وصل (596.5) مليار دولار عام (2002) ، أي ما يعادل نصف التدفقات في عام (2000) ، ويرجع ذلك أساساً إلى موجة الركود الأقتصادي الذي عانى منها الاقتصاد العالمي، ويلاحظ زيادة في عام (2004) لتصل إلى (813.1) مليار دولار وتنخفض قليلاً في عام (2005) لتصل إلى (778.7) مليار دولار .

المبحث الثاني

جدول 4